مشروع قانون حماية الطفل في الأردن... ولماذا أثيرت حوله الكثير من الأقاويل؟!!

زياد أحمد سلامة

عمان/ الأردن

أقرّ مجلس النواب الأردني، يوم 2022/9/19، مشروع قانون حماية الطفل لعام 2022 وبتصويت أغلبية النواب لصالح المشروع بعد تعديلات واسعة أجرتها اللجنة النيابية المشتركة (اللجنة القانونية ولجنة شؤون الأسرة) على مشروع القانون الذي قدّمته الحكومة أخيراً، وذلك بعد أن تنقّل لمدّة أربعة وعشرين عاماً بين أدراج مجلس النواب والحكومة، وكان خلالها عرضة لتعديلات مستمرة ورفض متكرّر.[1]

وكان قد جرى نقاش موسع حول صيغة المشروع ومواده، وتم إقرار المشروع بعد إجراء بعض التعديلات والأخذ بملاحظات عديدة أثارها الرأي العام والعديد من أعضاء المجلس، وسيتم رفع المشروع لمجلس الأعيان لمناقشته قبل اعتماده بالشكل النهائي والتصديق عليه واعتباره نافذاً." وبلغ عدد مواد القانون ثلاثاً وثلاثين مادة".[2]

مقدمة تاريخية:

صادق الأردن عام 2006على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1991. وتضمنت الاتفاقية ضرورة اتخاذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة، لإعمال الحقوق المعترف بها في الاتفاقية. "وقد تحفظ الأردن على المادة 14 من الاتفاقية فيما يتعلق بحرية الاعتقاد ".[3]

تم تقديم أول مسودة لقانون متعلقة بحقوق الطفل في الأردن عام 1998، وتم عرضه على مجلس النواب عام 2004.[4] لكنه ظل في رفوف مجلس النواب لسنوات عديدة، قبل أن تقوم الحكومة بسحبه عام 2008.

---

1 أنور الزيادات: مجلس النواب الأردني يقرّ قانون حقوق الطفل بعد تأخير 24 عاماً، العربي الجديد، 2022/9/19

2 وكالة الانباء الأردنية ـ بترا

3 محمد العودات: حوار هادئ حول قانون حقوق الطفل، إذاعة حسني FM 2022/9/1

4 يورونيوز: مشروع قانون الطفل في الأردن. بين التجاوزات الدينية وضمان حرية الاختيار، 2022/7/26

في مارس/ آذار 2019، أرسل المجلس الوطني لشؤون الأسرة مسوّدة جديدة للحكومة التي أقرّتها بعد ثلاثة أعوام من المناقشات في (إبريل/ نيسان2020). [5] وأرسلتها لمجلس النواب لمناقشتها.

كان المجلس الوطني لشؤون الأسرة قد أعلن البدء بإعداد مسودة القانون نهاية العام 2015 وبحسب الاسباب الموجبة للقانون، فإن الغاية منه توفير مرجعية قانونية عامة لحقوق الطفل، فضلًا عن تغطية الفجوات التشريعية، ثم بدأ مجلس النواب بمناقشة المشروع منذ 20 يوليو/تموز 2022، وأصناء ذلك تم تحويله إلى لجنة نيابية مشتركة من لجنتي القانون والمرأة وشؤون الأسرة، مع توصيات من بعض النواب بالتأني في مناقشة مشروع القانون لضمان عدم مخالفته للقيم والثوابت المستندة إلى الشريعة الإسلامية.[6]

حسب "الجزيرة نت" يرى خبراء ومختصون أن الحكومة -بتقديمها القانون بهذه الدورة-استبقت الاجتماع الدوري للجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة المقرر عقده سبتمبر/أيلول المقبل، لمناقشة وبحث ما قامت به السلطات الأردنية لترجمة نصوص "اتفاقية حقوق الطفل" المُوقّع عليها عام 1991. وحسب المختصين، فإن اتفاقية حقوق الطفل تنص على مراجعة دورية كل خمسة أعوام لما فعلته الدول في ترجمة نصوصها لتتجسد على أرض الواقع، وتتم عملية المراجعة مع لجنة حقوق الطفل المنبثقة عن الأمم المتحدة، بهدف إعمال نصوص الاتفاقية وترجمتها لتشريعات وأنظمة وآليات ورصد موازنات ومخصصات مالية، ووضع رقابة وعقوبة على مخالفي بنودها، ومنتهكي حقوق الطفل، وذلك من أجل أن يتمتع الطفل بالحقوق التي نصت عليها.[7]

هل من حاجة لهذا القانون؟

تضاربت الآراء حول ضرورة هذا القانون، فهناك من يراه ضرورياً ويعمل على حماية الأطفال بالفعل، وهناك من لا يرى أي حاجة إليه.

ووفق دراسة نشرتها اليونسيف في 2021، تقدر نسبة الأشخاص من دون سن 18 عاما بأكثر من 40 في المئة من سكان الأردن، أي حوالي 4.2 مليون طفلا.

5 انظر: يورونيوز: مشروع قانون الطفل في الأردن. بين التجاوزات الدينية وضمان حرية الاختيار، 2022/7/26و أنور الزيادات: مجلس النواب الأردني يقرّ قانون حقوق الطفل بعد تأخير 24 عاماً، العربي الجديد، 2022/9/19)

6 وائل البتيري: مشروع قانون حقوق الطفل يثير جدلا واسعا في الأردن، عربي 21، 2022/7/23) والحكومة تقر مسودة قانون حقوق الطفل. صحيفة العد الاردنية وموقع وزارة التنمية الاجتماعية،2022/4/18

7 أيمن فضيلات: قانون حقوق الطفل" بالأردن. بين ضرورات الحماية ومخاوف تغيير الدين والجنس، الجزيرة نت، 2022/8/14

وأضافت أن حوالي 50 في المئة من الأطفال تعرضوا للإيذاء الجسدي من قبل الوالدين أو الأوصياء القانونيين ومعلمي المدارس والأشقاء، ناهيك عن تزايد التنمر على شبكة الإنترنت[8]. وبناء على هذه الأرقام يذهب المؤيدون إلى ضرورة وجود هذا القانون، أستاذ القانون الدستوري في الجامعة الأردنية، "ليث نصراوين" قال في حديث لموقع "الحرة" إن "الأردن يحتاج لتكريس حقوق الطفل، وهو ما ينسجم مع الدستور الأردني وتحديدًا المادة السادسة منه، التي تلزم المملكة بحماية الأمومة والطفولة والتعليم والرعاية"، ما يعني أن إقرار مشروع القانون يجب أن يستند إلى المبادئ الدستورية بأن "الأسرة هي أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن[9]."

وصف النائب المحامي صالح العرموطي مشروع القانون بأنه "فضفاض" و "لا حاجة له"، وكان الأولى أن يسمى بـ"قانون رعاية الطفل" وأشار العرموطي إلى أن "قانون الأحوال الشخصية كاف لحماية حقوق الطفل" الأردني.[10]

ويقول معرضو مشروع القانون هذا بأن في القوانين المعمول بها ما يكفي لحماية الطفل، فقد كفل الدستور الأردني في المادة السادسة منه "حماية الطفولة" اذ نص على أنه "يحمي القانون الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء وذوي الإعاقات ويحميهم من الإساءة والاستغلال"، كما أن الأردن من الدول المصادقة على اتفاقية حقوف الطفل، ومن القوانين المتعلقة بالطفولة أو تنص بمواد منها على الطفولة من حيث الحماية أو الخدمات:

قانون الاحداث رقم 32 لسنة 2014، قانون الحماية من العنف الأسري رقم 15 لسنة 2017، قانون العقوبات وتعديلاته رقم 16 لسنة 1960، قانون الاحوال الشخصية رقم 15 لسنة 2019، قانون التربية والتعليم وتعديلاته رقم 3 لسنة 1994، قانون العمل وتعديلاته رقم 8 لسنة 1996، قانون مراقبة سلوك الاحداث رقم 37 لسنة 2006، قانون الجرائم الالكترونية رقم 27 لسنة 2015، قانون الصحة العامة وتعديلاته رقم 47 لسنة 2008.

---

8 اختيار الدين أو تغييره .. ضجة حول "حقوق الطفل" في الأردن، الحرة / خاص – واشنطن، 2022/7/23

9 اختيار الدين أو تغييره .. ضجة حول "حقوق الطفل" في الأردن، الحرة / خاص – واشنطن، 2022/7/23

10 اختيار الدين أو تغييره .. ضجة حول "حقوق الطفل" في الأردن، الحرة / خاص – واشنطن، 2022/7/23

وهناك عدد من الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب قانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014 مثل نظام رعاية الطفولة من الولادة وحتى سن الثامنة عشرة سنة 1972وغيرها،

وهناك عدد من الأطر والاستراتيجيات، مثل: الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة 2000 والإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف 2016، والإطار الوطني للحدّ من عمل الأطفال 2020و الخطة الوطنية متعددة القطاعات للحد من العنف الواقع على الأطفال 2018و الخطة الوطنية للحد من زواج من هم دون 18 عام، مثل.[11]

يقول المحامي عمر الطويل في حديث لمذيعة قناة الجزيرة "خديجة بن قنة": بأن تحفظ الأردن على المواد (14و20 و21) [المتعلقة بحرية تغيير الدين والتبني] كافٍ لحماية الطفل لتنفيذ هذا القانون وتنفيذ الاتفاقية [في إشارة لاتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها الأمم المتحدة].[12]

أهم بنود القانون

يتكون مشروع القانون من ثلاث وثلاثين مادة، تحدثت عن وجوب حق الطفل في الحصول على اسم مناسب وأن يُنسب لوالديه وأن يتمتع برعايتهما، وأن يتمتع بالتعليم والرعاية الصحية الجسمية والنفسية المناسبة، جاء في المادة (16): بأنه على وزارة التربية والتعليم أن تعمل على توفير برامج التوعية المتعلقة بنمو الطفل وتطوراته الجسدية والنفسية وصحته الجنسية وضمان تثقيفه وتوفير التربية الصحية له في كافة المراحل التعليمية بما يتوافق مع سنه وإدراكه.

المادة السابعة تحدثت حق الطفل في التعبير عن آرائه سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة أو الفن أو بأي وسيلة أخرى يختارها وتولى آراء الطفل الاعتبار وفقاً لسنه ودرجة نضجه، والاستماع له في أي إجراءات قضائية أو إدارية من شأنها المساس به وحق الطفل في طلب المعلومات.

تحدثت المادة الثامنة بأنه للطفل الحق في احترام حياته الخاصة ويحظر تعريضه لأي تدخل تعسفي أو إجراء غير قانوني في حياته أو أسرته أو منزله أو مراسلاته كما يحظر المساس بشرفه أو سمعته مع مراعاة حقوق وواجبات والديه أو من يقوم مقامهما وفقا للتشريعات ذات العلاقة. وقال البند (ب) من هذه المادة: تتولّى الجهات المختصة وفقا لتشريعاتها اتخاذ كافة الإجراءات التي تحول دون التعرض

---

[11] موقع (السياسات - Children of Jordan – اطفال الاردن)

[12] خديجة بن قنة: قناة الجزيرة، برنامج بعد الأمس، ما القصة؟ (قانون الطفل في الأردن)Apple Podcasts 2022/9/13

لحياة الطفل الخاصة ولها في سبيل ذلك حجز او إيقاف أو مصادرة أو إتلاف المنشورات أو الكتب أو التسجيلات أو الصور أو الأفلام أو المراسلات أو غيرها من الوسائل.

جاء في المادة (11) بأنه يجب منع الممارسات الضارة بصحة الطفل. وجاء في المادة (20): للطفل الحق في حمايته من كافة أشكال العنف أو إساءة المعاملة أو الإهمال أو الاستغلال أو الاعتداء على سلامته البدنية أو النفسية أو الجنسية أو احتجازه أو القيام بأي عمل ينطوي على القساوة ومن شأنه التأثير على توازن الطفل العاطفي أو النفسي وتتخذ الجهات المختصة الإجراءات الوقائية اللازمة لذلك.

وجاء في المادة هذه أيضاً: على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، لا تشكّل صفة الوالدين أو الشخص الموكل برعاية الطفل عذرا لارتكاب أي فعل من الأفعال الواردة في هذه المادة. وقد جاء في المادة (31) من هذا المشروع أن عقوبة من يخالف هذه المادة أن يُغرَّم بدفع مبلغ يتراوح بين (100.300 دينار أردني) [النص الكامل لمشروع قانون حقوق الطفل، جريدة السبيل، 2022/9/4].

أهم التعديلات على القانون:

من أبرز المواد التي وافق مجلس النواب عليها قرار اللجنة النيابية المشتركة أنّ "للطفل الحقّ في التمتّع بجميع الحقوق المقرّرة في هذا القانون وبما لا يتعارض مع النظام العام والقيم الدينية والاجتماعية وأيّ تشريعات أخرى ذات علاقة وبما يكفل تمكين الأسرة من المحافظة على كيانها الشرعي كأساس لمجتمع قوامه الدين والأخلاق وحبّ الوطن".[13]

وأكّد المجلس "مراعاة حقوق وواجبات والدَي الطفل أو من يقوم مقامهما في التربية والتوجيه وفقاً للقيم الدينية والاجتماعية والتشريعات ذات العلاقة"، فيما "للطفل الحقّ في احترام حياته الخاصة ويُمنع تعريضه لأيّ تدخّل تعسفي أو إجراء غير قانوني في حياته أو أسرته أو منزله وكذلك يحظر المساس بشرفه أو سمعته، وكذلك تلتزم الجهات المختصة وفقاً للتشريعات النافذة بتبنّي السياسات واتّخاذ كافة الاجراءات التي تحول دون تعرّض الطفل أو وصوله إلى أيّ محتوى ينطوي على الإباحية أو الإساءة أو الاستغلال ولها في سبيل ذلك حجز أو ايقاف أو مصادرة أو إتلاف المنشورات أو الكتب أو التسجيلات أو الصور أو الأفلام أو المراسلات أو غيرها من الوسائل ومنع تداولها".[14]

---

[13] أنور الزيادات: مجلس النواب الأردني يقرّ قانون حقوق الطفل بعد تأخير 24 عاماً، العربي الجديد، 2022/9/19

[14] أنور الزيادات: مجلس النواب الأردني يقرّ قانون حقوق الطفل بعد تأخير 24 عاماً، العربي الجديد، 2022/9/19

جاء في نص المادة الثامنة للطفل الحق في احترام حياته الخاصة، مع مراعاة حقوق وواجبات والديه أو من يقوم مقامهما وفقا للتشريعات الأردنية، وبذلك استثنى قانون حقوق الطفل الوالدين من الحماية المنصوص عليها للطفل كما أنه لا يوجد في القوانين الأردنية معيار موضوعي لحدود تربية الآباء لأبنائهم وترك الموضوع للعرف والعادة وأعطى قانون العقوبات الأردني في المادة (62) الحق للوالدين في ضرب أبنائهم للتأديب في حدود العرف العام، وإلا أصبح جريمة تستحق العقاب[15] .

وقامت اللجنة بتعديلات كبيرة على المادة رقم (4) لتصبح "للطفل الحق في التمتع بجميع الحقوق المقررة في هذا القانون وبما لا يتعارض مع النظام العام والقيم الدينية والاجتماعية وأي تشريعات أخرى ذات علاقة وبما يكفل تمكين الأسر من المحافظة على كيانها الشرعي كأساس لمجتمع قوامه الدين والأخلاق وحب الوطن".[16]

فيما وافقت اللجنة على المادة (5) فرع (أ)، ولكنها أعادت صياغة الفرع (ب) منها حيث أصبحت تنص على أن "للطفل الحق بالرعاية وتهيئة الظروف اللازمة لتنشئته تنشئة سليمة تحترم الكرامة الإنسانية في بيئة أسرية يتحمل الوالدان فيها المسؤولية الأساسية في تربية الطفل وتوجيهه وإرشاده والعناية به ونمائه وإحاطته بالرعاية اللازمة[17]."

وشطبت اللجنة الفقرة (ج) من المادة رقم (24) والتي كانت تنص على "يتاح للطفل الاتصال مع مقدمي خدمات المساعدة القانونية دون أي قيد".[18] وقد أشارت إذاعة حسني إلى إمكانية أن يقوم الطفل بتقديم شكوى بحق والديه إن أساؤوا التصرف معه خارج حدود العرف العام؟ وقالت بأن هذا الحق كفله قانون الحماية من العنف الأسري الصادر عام 2017 وقانون العقوبات، وهو محكوم أيضا بنص المادة 62 من قانون العقوبات بعدم تجاوز العرف العام ولا علاقة له بقانون حماية حقوق الطفل".[19]

وما أدراك ما المادة الثانية؟

تقول المادة الثانية من مشروع القانون: يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك- :الطفل: كل من لم يتم ثماني عشرة سنة شمسية كاملة.

---

15 محمد العودات: حوار هادئ حول قانون حقوق الطفل، إذاعة حسني 1/9/2022) FM

16 (إذاعة) حسنى تنشر تعديلات اللجنة المشتركة على قانون حقوق الطفل: إذاعة حسني، 2022/9/11

17 (إذاعة) حسنى تنشر تعديلات اللجنة المشتركة على قانون حقوق الطفل: إذاعة حسني، 2022/9/11

18 (إذاعة) حسنى تنشر تعديلات اللجنة المشتركة على قانون حقوق الطفل: إذاعة حسني، 2022/9/11

19 محمد العودات: حوار هادئ حول قانون حقوق الطفل، إذاعة حسني .F.M 2022/9/1

الجهات المختصة: كل مؤسسة عامة رسمية أو غير رسمية أو جهة أهلية أو خاصة مكلفة بموجب التشريعات النافذة بتقديم خدمات أو معنية بشكل أو بآخر بالطفل والحقوق المترتبة له[20].

وقد أثار البند الثاني من هذه المادة والمتعلق بتعريف "الجهات المختصة" كلاماً كثيراً، فاعتبرت مدخلاً للتدخل في شؤون الطفل وتفسير القانون بناء على هذه الجهة "المختصة" التي قد تكون (غير رسمية أو جهة أهلية أو خاصة)، وواجه التعريف هذا اعتراضات واسعة "خشية تسلل المنظمات الممولة من الخارج إلى المجتمع والأسرة الأردنية من خلال عدم تحديد الجهة المختصة بشؤون الطفل وفيما إذا كانت رسمية أو أهلية[21]."

وجاء في المادة الثامنة:" تتولّى الجهات المختصة وفقا لتشريعاتها اتخاذ كافة الإجراءات التي تحول دون التعرض لحياة الطفل الخاصة ولها في سبيل ذلك حجز او إيقاف أو مصادرة أو إتلاف المنشورات أو الكتب أو التسجيلات أو الصور أو الأفلام أو المراسلات أو غيرها من الوسائل."

وعند مناقشة هه المادة جرى الاتفاق على إعادة صياغتها لتصبح:" الجهات الرسمية المعنية بالطفل والمكلفة بتقديم الخدمات له داخل المملكة وفقا للتشريعات النافذة" [22]

أثناء مناقشة القانون في البرلمان حذر رئيسه عبد الكريم الدغمي من " استغلال المنظمات الممولة بتمويل خارجي من التدخل من خلال استغلال الفقرة "ب" من المادة الثانية من مشروع القانون" وذلك حسبما نقلت وكالة الأنباء الأردنية.[23]

ولكن وبشكل مفاجئ تمت إعادة صياغة هذه المادة مرة اخرى لتعيد سيرتها الأولى، فأصبحت: "تعني عبارة (الجهات المختصة) حيثما ورد النص عليها في هذا القانون بأنها الجهات المعنية بالطفل والمكلفة بتقديم الخدمات له داخل المملكة وفقا للتشريعات النافذة سواء أكانت عامة أم أهلية أم خاصة " وذلك بالرغم من الرفض الواسع الذي كان قد واجهه هذا التعريف.

---

[20] عمون تنشر مسودة قانون حقوق الطفل، 2020/1/15 و "النص الكامل لمشروع قانون حقوق الطفل"، جريدة السبيل، 2022/9/4وموقع مجلس النواب (الدورة الاستثنائية لمجلس النواب التاسع عشر: مشروع قانون (....) لسنة 2022؛ قانون حقوق الطفل. (على الإنترنت).

[21] النواب يقرّ قانون الطفل.. ويتراجع عن تعديل "الجهات المختصة" جو 24، 2022/9/19

[22] النواب يقرّ قانون الطفل.. ويتراجع عن تعديل "الجهات المختصة" جو 24، 2022/9/19

[23] معاذ البطوش: مجلس النواب يشرع بمناقشة مشروع قانون حقوق الطفل، وكالة الأنباء الأردنية (بترا) 2022/9/12

واحتجّ عدد من النواب على اعادة فتح المادة، إلا أن رئيس مجلس النواب بالإنابة أحمد الصفدي قال إن المقترح حظي بأصوات أغلبية أعضاء مجلس النواب.[24]

هل تدعم الحكومة القانون أم لا تريده؟

كتب الأستاذ "ياسر أبو هلالة" مقالاً بعنوان "المؤامرة على الطفل الأردني" ذهب فيه أنَّ الحكومة وإنْ طرحت المشروع لمجلس النواب إلا أنها عملياً لا تريد إقراره، وقال بأن هناك " تحالفاً موضوعياً بين الحكومة والمعارضين، كل لأسبابه لإجهاض القانون، وقال أيضاً: قدّمت الحكومة القانون من باب العلاقات العامة الخارجية، وهي في الجوهر تعارضه، نظرًا إلى الأعباء المالية المترتبة عليه: الحضانات والترفيه والتأمين الصحي وغيرها كلف تنوء بها. فوق ذلك، حذفت أهم مادة فيه، وهو حق الطفل في حمل جنسية أمه. وهذا خطّ أحمر لدى الدولة، لأنه سيتسبب بخلخلة التركيبة الديموغرافية. ولذا وجدت الحكومة حلفاء موضوعيين من إسلاميين ومحافظين وغيرهم بعلم وبدون علم."[25]

ولكن على الجانب الآخر هناك من يرى أنَّ الحكومة راغبة في إقرار هذا القانون بل وتحرص على ذلك؛ بدليل ذُكر عن رئيس مجلس النواب، فحسب (رأي اليوم 2022/9/4) فقد نَقل أعضاء في البرلمان الأردني عن رئيس مجلس النواب عبد الكريم الدغمي القول بأن الإشارات واضحة بخصوص إصدار قانون جديد لحقوق الطفل الأردني بالرغم من الاعتراضات والجدل الذي أحاط بهذا القانون. وتابعت صحيفة (رأي اليوم): ويُلمّح الدغمي هنا الى توجيهات عليا فيما يبدو تعتبر إقرار قانون حقوق الطفل من أولويات الدورة الاستثنائية الحالية الصيفية للبرلمان ويعني ذلك ضمنيا قرار مركزي على مستوى الدولة بعدم التجاوب مع الحملات المضادة لإصدار ذلك القانون الذي يعتبره التيار الإسلامي جزءاً من مشروع للمساس بالهوية الاسلامية والعربية للأسرة الاردنية.

والأهم أن رسائل الدغمي للنواب بالخصوص تحمل في طياتها إشارة إلى أن موقف الدولة واضح هنا وبالتالي في الاتجاه المعاكس لمحاولات بعض النواب إقناع الحكومة بسحب مشروع القانون أو عدم المضي قدما بعملية إقراره.[26]

ومما يؤكد أن الدولة تريد إقرار القانون بأقرب صورة جاء بها من مجلس الوزراء ما أورده موقع "سواليف" أن الحكومة قد أخفت تقريراً لدائرة قاضي القضاة يعترض على بعض مواد المشروع، جاء

---

[24] (إذاعة) حسنى تنشر تعديلات اللجنة المشتركة على قانون حقوق الطفل: إذاعة حسني، 2022/9/11

[25] ياسر أبو هلالة: المؤامرة على الطفل الأردني، العربي الجديد، 2022/8/25

[26] توجيهات عُليا في الأردن تدعم إقرار قانون حقوق الطفل المُثير للجدل، رأي اليوم 2022/9/4

في خبر "سواليف": "عَلم موقع سواليف الإخباري من مصادر نيابية موثوقة أن مجلس النواب تسلم منذ فترة من الزمن ملاحظات دائرة الإفتاء واقتراحاتها لتعديل بعض المواد في قانون الطفل الذي تجري مناقشته تحت القبة حالياً، إلا أن اللجنة المشتركة لم تقم بتوزيع هذه الملاحظات على النواب وقامت بإخفائها عنهم لغاية اليوم الذي تجري به مناقشات القانون.

وحسب "سواليف" أيضاً: "ومن أبرز ما جاء في ملاحظات الإفتاء ضرورة إضافة عبارة "مع ضرورة مراعاة القيم الدينية والأداب العامة، أو حقوق الغير وسمعتهم، أو حماية الأمن الوطني، أو النظام العام، أو الصحة العامة" على المادة الرابعة من القانون.[27]

والحق أن هذه الملاحظات التي أفتت بها دائرة الإفتاء قد تم الأخذ بها، مما يدعم القول بأن الحكومة تريد إقرار القانون بحيث يأتي مقبولاً من أكبر عدد من الأطراف.

ويسند هذا الرأي أنه تم إقرار القانون فعلاً بشكل شبه توافقي مع ملاحظة العودة عن تعديل المادة الثانية التي قد تسمح لجهات اجنبية بالتدخل.

مرجعية قانون "حقوق الطفل"؟

من الواضح أن مشروع قانون حقوق الطفل (في الأردن) مستوحى من قانون" حقوق الطفل" الصادر عن الأمم المتحدة مع بعض التعديلات، وهذا ما أكدته "المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومناهضة التعذيب" في تقرير لها حيث قالت: من الثابت أن القانون المقترح قد نُسخ عن اتفاقية حقوق الطفل ولكن ما جرى هو حذف لبعض النصوص من تلك المواد".[28]

هذا كله إلى جانب مصادقة الأردن على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1991 والتي تضمنت ضرورة اتخاذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة، لإعمال الحقوق المعترف بها في الاتفاقية مع تحفظه على بعض المواد، ومن المعلوم أن التحفظ يُسْقط إعمال النص في المعاهدة الدولية.[29]

---

[27] من الذي اخفى تقرير "دائرة الإفتاء" المتعلق بقانون الطفل عن النواب؟ موقع سواليف، 2022/9/12

[28] المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومناهضة التعذيب قانون الطفل المقترح إهمال واغفال وبتر وقصور التنظيم التشريعية، موقع نبض جو 24 (2022/9/2)

[29] أشرف الراعي: مشروع قانون حقوق الطفل والجدل الدائر حوله، جريدة الغد، 2022/8/17

ولكن الخطر في كون قانون" حقوق الطفل" الصادر عن الأمم المتحدة هي اتفاقية دولية، فإذا ما تعارضت نصوص هذه الاتفاقية مع التشريعات المحلية كانت الاتفاقيات الدولية مقدمة على تلك المحلية، جاء صراحة في قرارات محكمة التمييز الأردنية منها القرار رقم 2009/945 الصادر عن محكمة التمييز الأردنية بصفتها الحقوقية والذي جاء فيه: (إن الفقه والقضاء أجمعا على أن الاتفاقيات الدولية التي تبرمها الدول هي أسمى مرتبة من القوانين المحلية لهذه الدولة وأن هذه الاتفاقيات أولى بالتطبيق ولو تعارضت نصوصها مع القانون الداخلي لديها، كما أن تطبيق الاتفاقيات الدولية والقوانين من اختصاص القضاء دون أن يترك لأطراف الخصومة اختيار الاتفاقية أو القانون الذي يرغبون فيه لأن ذلك من متعلقات النظام العام ويشترط في ذلك أن تكون الاتفاقيات والمعاهدات قد مرت بمراحلها الدستورية في البلد الذي ينظر النزاع).[30]

أثناء مناقشة المشروع؛ تقدمت وزيرة الدولة للشؤون القانونية، "وفاء بني مصطفى"، بمداخلة طمأنت فيها النواب بأن مشروع القانون "يراعي الخصوصية الأردنية"، مشيرة إلى أن "الأردن متحفظ على المواد 14 و20 و21 من الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل، وهذه المواد تتعلق بالتبني وحرية اختيار الدين[31]."

وأما المواد التي تم التحفظ عليها في "الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل" والمستندة إلى "المبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة"،[32]

المادة 14:

1. تحترم الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين.
2. تحترم الدول الأطراف حقوق وواجبات الوالدين وذلك، تبعا للحالة، الأوصياء القانونيين عليه، في توجيه الطفل في ممارسة حقه بطريقة تنسجم مع قدرات الطفل المتطورة.
3. لا يجوز أن يخضع الإجهار بالدين أو المعتقدات إلا للقيود التي ينص عليها القانون واللازمة لحماية السلامة العامة أو النظام أو الصحة أو الآداب العامة أو الحقوق والحريات الأساسية للآخرين.

---

[30] الأمم المتحدة: اتفاقية حقوق الطفل (2013/3/1) لجنة حقوق الطفل ، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف وفقاً للمادة 44 من الاتفاقية، التقارير الدورية الجامعة للتقريرين الرابع والخامس للدول الأطراف المقرر تقديمها في عام 2011الأردن* [16 آب/أغسطس 2012] النص موجود على الإنترنت (انظر البنود 5-7).

[31] وائل البتيري: مشروع قانون حقوق الطفل يثير جدلا واسعا في الأردن، عربي 21، 2022/7/23

[32] موقع اليونيسف: نص اتفاقية حقوق الطفل

المادة 20:

1. للطفل المحروم بصفة مؤقتة أو دائمة من بيئته العائلية أو الذي لا يُسمح له، حفاظا على مصالحة الفصلي، بالبقاء في تلك البيئة، الحق في حماية ومساعدة خاصتين توفرهما الدولة.
2. تضمن الدول الأطراف، وفقا لقوانينها الوطنية، رعاية بديلة لمثل هذا الطفل.
3. يمكن أن تشمل هذه الرعاية، في جملة أمور، الحضانة، أو الكفالة الواردة في القانون الإسلامي، أو التبني، أو، عند الضرورة، الإقامة في مؤسسات مناسبة لرعاية الأطفال. وعند النظر في الحلول، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لاستصواب الاستمرارية في تربية الطفل ولخلفية الطفل الإثنية والدينية والثقافية واللغوية.

المادة 21:

تضمن الدول التي تقر و/أو تجيز نظام التبني إيلاء مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأول والقيام بما يلي:

(أ) تضمن ألا تصرح بتبني الطفل إلا السلطات المختصة التي تحدد، وفقا للقوانين والإجراءات المعمول بها وعلى أساس المعلومات ذات الصلة الموثوق بها، أن التبني جائز نظرا لحالة الطفل فيما يتعلق بالوالدين والأقارب والأوصياء القانونيين وأن الأشخاص المعنيين، عند الاقتضاء، قد أعطوا عن علم موافقتهم على التبني على أساس حصولهم على ما قد يلزم من المشورة.

(ب) تعترف بأن التبني في بلد آخر يمكن اعتباره وسيلة بديلة لرعاية الطفل، إذا تعذرت إقامة الطفل لدي أسرة حاضنة أو متبنيه، أو إذا تعذرت العناية به بأي طريقة ملائمة في وطنه.

(ج) تضمن، بالنسبة للتبني في بلد آخر، أن يستفيد الطفل من ضمانات ومعايير تعادل تلك القائمة فيما يتعلق بالتبني الوطني،

(د) تُتخذ جميع التدابير المناسبة آي تضمن، بالنسبة للتبني في بلد آخر، أن عملية التبني لا تعود على أولئك المشاركين فيها بكسب مالي غير مشروع.

(ه) تعزز، عند الاقتضاء، أهداف هذه المادة بعقد ترتيبات أو اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، وتسعى، في هذا الإطار، إلى ضمان أن يكون تبنى الطفل في بلد آخر من خلال السلطات أو الهيئات المختصة.

جاء في "تقرير الأردن الموحد الجامع للتقريرين الرابع والخامس بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والرد على الملاحظات الختامية للجنة على التقرير الدوري الثالث" المقدم للأمم المتحدة حول اتفاقية حقوق الطفل (2013) حول تحفظات الأردن على هذه الاتفاقية:

1. لا تزال المملكة الأردنية الهاشمية متحفظة على المواد 14، و20، و21، وإنها في هذا الصدد لتؤكد على أن التحفظات المقدمة في إطار النصوص القانونية للاتفاقية لا تمس حقوق الطفل الأردني وتؤكد على حماية القضية التي تتضمنها النصوص المذكورة وذلك من خلال التشريعات الوطنية وفي مقدمتها الدستور
2. ذلك أن الدستور الأردني يمنح الحق بحرية الفكر والوجدان وممارسة الشعائر الدينية، وأن حظر تغيير الطفل لدينه هو شكل من أشكال الحماية التي يمنحها التشريع للطفل وحفظاً للحقوق الشرعية التي تمنح له دينياً.
3. ومن جهة أخرى فإن التحفظ على النص الخاص بالتبني، فإن التحفظ لا يزال قائماً، مع التأكيد على الحفاظ على حقوق الطفل والبيئة الأسرية البديلة التي يتم تأمينها بناء على نظام الكفالة الإسلامية والاحتضان وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ومن ذلك وضع الأسس والضوابط لعملية التحضين والكفالة بما يضمن توفير أكبر قدر ممكن من الحماية للطفل.[33]

من المآخذ على القانون

جاء في المادة الرابعة والعشرين من قانون حقوق الطفل الصادر عن الأمم المتحدة:

- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي. وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه.
- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال.

[33] الأمم المتحدة: اتفاقية حقوق الطفل (2013/3/1) لجنة حقوق الطفل ، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف وفقاً للمادة 44 من الاتفاقية، التقارير الدورية الجامعة للتقريرين الرابع والخامس للدول الأطراف المقرر تقديمها في عام 2011الأردن* [16 آب/أغسطس 2012] النص موجود على الإنترنت (انظر البنود 5-7).

بطبيعة الحال سيكون ختان الأطفال موضع اعتراض عند الذين تبنوا الفكر العلماني الغربي الذي لا يعترف بالختان على أنه من ممارسات المسلمين الشرعية، بل لعل هذه المادة بالذات قد وُضعت من اجل هذه الممارسة الإسلامية.

وجاء في المادة (31) من القانون الصادر عن الأمم المتحدة:

1. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفى الفنون.
2. تحترم الدول الأطراف وتعزز حق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية وتشجع على توفير فرص ملائمة ومتساوية للنشاط الثقافي والفني والاستجمامي وأنشطة أوقات الفراغ.

وجاء في المادة الثامنة عشرة (من القانون الأردني) والمطابقة لما جاء في القانون الدولي: بأن "للطفل الحق في المشاركة بالتجمعات والنوادي التي يمارس من خلالها نشاطاته الاجتماعية والثقافية والترفيهية ومزاولة الألعاب والرياضة والفنون بما يتناسب وسنه ودرجة نضجه وفقا للتشريعات النافذة. وأضافت هذه المادة: لغايات الفقرة (أ) من هذه المادة، تكفل الجهات المختصة للطفل مشاركة الطفل في تحديد البرامج الترفيهية والثقافية والفنية والعلمية وتنفيذها" وهنا سُيفتح الباب لتدخل (الجهات المختصة) التي قد تكون مدارس أجنبية (أو محلية) في وضع برامج تثقيفية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية أو العراف والتقاليد السائدة، وعلى سبيل المثال قد تروج هذه الجهات لمفهوم المثلية والادعاء بأنه أمر طبيعي.

مطالبات بسحب المشروع:

قُبيل إقرار مجلس النواب لمشروع قانون حماية الطفل وقَّع ثلاثة عشر نائباً على مذكرة تطالب الحكومة بسحب هذا المشروع من مجلس النواب "حفاظا على النسيج الوطني ونظرًا لتخوف غالبية المجتمع الأردني من الآثار السلبية الاجتماعية لبعض بنود هذا القانون ومعارضته لمنظومة القيم والأخلاق للمجتمع الأردني النابعة من تعاليم الدين الاسلامي الحنيف"[34]

---

[34] موقع (البوصلة: طريقك إلى الحقيقة بتاريخ 2022/8/14).

وكذلك تصدر هاشتاغ[35] "مع قانون "الطفل الترند على موقع تويتر في الأردن في خضم صدام مستمر منذ أسابيع مع جماعة الإخوان الرافضة لتشريع يحمي حقوق الأطفال. وأطلق إسلاميون هاشتاغ #قانون_الطفل_مسموم وتزعم الحملة القيادي الإسلامي المعروف الدكتور "إياد قنيبي"، بالإضافة إلى عدة حسابات إسلامية دخلت بثقلها للترويج للهاشتاغ الذي يتنافس مع هاشتاغ #مع_قانون_الطفل على احتلال المركز الأول في الترند الأردني.[36]

القانون بين المؤيدين والمعارضين

انقسم الناس حول الموضوع إلى فريقين: مؤيد أو معارض، ولكلٍ وجهة نظره التي يراها صائبة.

المؤيدون للمشروع

استهجنت المديرة التنفيذية لمركز العدل للمساعدة القانونية، هديل عبد العزيز، انتقاد المادة التي تحدثت عن خصوصية الطفل وحظر التدخل التعسفي في مراسلاته، مشيرة إلى أن نص المادة يؤكد على مراعاة حقوق وواجبات الوالدين تجاه أبنائهم، "ولا بأس من إعادة صياغة المادة بما يتضمن التأكيد على حق الأهل في تربية أبنائهم". [37]

ووصف الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة، محمد المقدادي، مشروع قانون حقوق الطفل بأنه "دستور شامل لحقوق الأطفال" يتضمن تشريعات كفيلة بأن تصبح أداة رقابية تحقق لجميع أطفال الأردن القدرة على التعبير عن رأيهم والحصول على تعليم جيد وتغذية جيدة وصحة جيدة[38].

وترى أستاذة علم النفس والطفولة الدكتورة "رلى الحروب" أن القانون يشكل "خطوة متقدمة على طريق منح الطفل حقوقه وحرياته، ويحتاج لتعديل ليكفل حقوقا تم إغفالها؛ أهمها حق الطفل بالجنسية ومحاربة التمييز"، متهمة رافضي القانون بأنهم "يرفضون فكرة وجود قانون لحماية حقوق الطفل[39]."

---

[35] الوسم (الهاشتاغ) رمز (#) يستخدم من أجل زيادة التفاعل بين مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وتوضع تلك العلامة قبل كلمة معينة لتصبح موضع نقاش مفتوح بين الناس. (الجزيرة نت: ماذا تعرف عن الوسم (الهاشتاغ)؟ 2017/9/2) ومعنى كلمة ترند (يشير مصطلح الترند أو "رائج" بشكل عام إلى بعض الموضوعات الساخنة أو الجديدة أو الواقعية. غالبًا ما يعني بعض الأخبار الساخنة التي يهتم بها الجمهور أو يتحدثون عنها أو يشاركونها مع بعضهم البعض (الموقع المثالي: معنى كلمة ترند في السوشيال ميديا 2020/11/21).

[36] قانون_الطفل_مسموم مشروع قانون حقوق الطفل لا يروق لإسلاميي الأردن، موقع (العرب)، 2022/8/18

[37] وائل البتيري: مشروع قانون حقوق الطفل يثير جدلا واسعا في الأردن، عربي 21، 2022/7/23

[38] يورونيوز: مشروع قانون الطفل في الأردن. بين التجاوزات الدينية وضمان حرية الاختيار، 2022/7/26

[39] أيمن فضيلات: قانون حقوق الطفل" بالأردن.. بين ضرورات الحماية ومخاوف تغيير الدين والجنس، الجزيرة نت، 2022/8/14

المعارضون للمشروع

رأى المختص في علم الاجتماع، حسين الخزاعي، أن "جميع المواد الواردة في مشروع القانون لا تخدم الطفل، بل إنها تؤول إلى تدمير الأسرة والطفل معا." وقال "إن مشروع القانون يمنح الأطفال الفرصة والدافع لترك المنزل، وعدم الاحترام والطاعة للوالدين، والاستقلالية والانعزال، وحرية التصرف في أي شيء دون استشارة الوالدين. وأضاف الخزاعي أن القانون "يسحب دور الأب والأم والأسرة من رعاية الطفل، بمعنى أن يرعى شؤونه بنفسه، مع كونه غير قادر على ذلك، ولا يستطيع الاعتماد على نفسه حتى في تأمين الطعام والمسكن والملبس"، لافتا إلى أن أكثر ما يحتاج إليه الطفل في هذه المرحلة الزمنية من عمره، هو أن يعيش بأمن وأمان في بيئة حاضنة، ألا وهي الأسرة.

وأوضح أن "هذا القانون يمنح الطفل حرية التنقل والانتساب للنوادي الترفيهية، وهي مصطلحات غير معرّفة، وهنا تكمن الخطورة"، مؤكدا أن ما ورد في القانون "يدمر الأسرة بشكل كبير، ويمنح الأطفال حق التنمر على أُسرهم، ويشجعهم على الخروج من بيوتهم، وبالتالي تفكك هذه الأسر[40]."

وقال الدكتور إياد القنيبي:"إن مشروع القانون يستند إلى اتفاقية حقوق الطفل، والتي تتضمن العديد من الإشكاليات التي تتصادم مع الإسلام، مثل: حق الطفل في التعليم الجنسي الشامل، واعتبار ممارسة الجنس بدون زواج حقا من حقوقه، ومنح الطفل الحق في تغيير دينه واختيار الدين الذي يوافق هواه."

وحسب القنيبي: يتضمن مشروع القانون نصا يمنع الضرب التأديبي للأبناء من الوالدين، وجاء فيه "لا تشكل صفة الوالدين أو الشخص الموكل برعاية الطفل، عذرا لارتكاب أي فعل من الأفعال الواردة والتي حددتها المادة السابقة بالحالات التي تشكل تهديدا للطفل"، ويقصد بالأفعال "تعريض الطفل للعنف وإساءة المعاملة والاستغلال".[41]

[40] وائل البتيري: مشروع قانون حقوق الطفل يثير جدلا واسعا في الأردن، عربي 21، 2022/7/23

[41] الأردن: هل يخالف مشروع قانون حقوق الطفل أعراف المجتمع البي بي سي 18 آب 2022

كما اعترض أيضا على مشروع القانون النائب أحمد القطاونة الذي قال إنه لا يشعر بالارتياح للقانون ككل، مشيرا إلى أنه "عندما تقرأ القانون تشعر وكأنه لا يوجد شريعة إسلامية، وكأن تلك المنظمات الدولية هي التي تريد أن تصنع وتربي الأجيال علما بأن الشريعة الإسلامية والقرآن الكريم هو من تكفل بذلك". وأضاف قائلا إنه عند قراءة القانون "تشعر بأنه يمنع على الوالدين الرقابة على الطفل بشكل كامل حيث سيكون من حق الطفل أن يشكو والده لو فتش هاتفه، ويحق له أن يسجن والده"[42]

ويمكن تلخيص بواعث الهجوم على القانون بما يلي:

1. ضعف الصياغة والسبك التشريعي وغموض بعض المصطلحات، وإن كان غموضا توضحه قوانين واتفاقيات أخرى، ومع ذلك يبقى عيبا تشريعيا يحتاج إلى تصحيح، خاصة في بيئة متشككة متوجسة.[43]

2. يعتقد بعض المعترضين على مشروع القانون أن بعض بنوده مبنية على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، خصوصا ما يتعلق بالحق في اختيار الدين أو تغييره، في حين تؤكد الحكومة أن الأردن أبدى تحفظه على تلك المواد في الاتفاقية الدولية المذكورة[44].

3. تبديل الدين: هل يحق للطفل تبديل دينه بموجب قانون حقوق الطفل؟ شاع أن قانون حقوق الطفل (الأردن) يعمل على ترك الحرية للطفل أن يغير دينه، (والصحيح أن القانون لم ينص على أي حق في ذلك، واتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها الأردن ذكرت حرية الاعتقاد للطفل في المادة 14 والأردن تحفظ على هذه المادة، لأنه يتعقد أن حرية الاعتقاد لا تكون إلا بعد بلوغ الشخص 18 سنة ليكون الشخص أكثر نضوجا، وهذا ما يجعل هناك أهمية لرفع سن الرشد إلى سن 18 وليس إلى البلوغ الجسدي أو البلوغ الجنسي كما ورد في بعض الاعتراضات على نصوص القانون ومطالبات البعض[45].

4. يرى النائب صالح العرموطي (نقيب المحامين السابق) أن بعض مواد مشروع القانون تتيح "للطفل أن يستقل فكريا عن أسرته بمعتقداته"، واصفا شكل القانون الحالي بـ"الهجمة على الإسلام والأخلاق"، مؤكدا ضرورة عرضه على "المفتي العام للمملكة لضمان ملائمته للمجتمع[46]."

[42] الأردن: هل يخالف مشروع قانون حقوق الطفل أعراف المجتمع البي بي سي 18 آب 2022
[43] محمد العودات: حوار هادئ حول قانون حقوق الطفل، إذاعة حسني .F.M 2022/9/1
[44] اختيار الدين أو تغييره".. ضجة حول "حقوق الطفل" في الأردن، الحرة / خاص – واشنطن، 2022/7/23
[45] محمد العودات: حوار هادئ حول قانون حقوق الطفل، إذاعة حسني إف. أم 2022/9/1
[46] اختيار الدين أو تغييره".. ضجة حول "حقوق الطفل" في الأردن، الحرة / خاص – واشنطن، 2022/7/23

5. ترى دائرة الإفتاء الأردنية أن بعض مواد "حماية الطفل" تتعارض مع "الأحوال الشخصية"[47] وقال مفتي المملكة الدكتور عبد الكريم الخصاونة إن مجلس الإفتاء في الأردن عقد عدة جلسات اطلع من خلالها على مشروع قانون حماية الطفل. وقال الخصاونة خلال لقائه أعضاء كتلة الإصلاح النيابية أن مجلس الإفتاء خرج بعدة ملاحظات وتوصيات تجاه عدد من مواده، يتعلق بعضها بتعارض بعض المواد مع قانون الأحوال الشخصية المستمد من الشريعة الإسلامية، ووجود عدة مصطلحات فضفاضة تحتاج لضبط تعريفاتها في القانون، مشيراً إلى أن دائرة الإفتاء التقت باللجنة القانونية في مجلس الأعيان، وخاطبت رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الاعيان بخصوص توصيات وملاحظات مجلس الإفتاء على مواد مشروع القانون."

6. قال عضو مجلس النواب الأردني ينال فريحات إن مشروع القانون ينقل رعاية ومسؤولية الطفل من الأسرة والأبوين إلى الدولة، كما هو الحال في الغرب، مشيرا إلى أن تيار اليسار الديمقراطي في الولايات المتحدة وكندا وغيرهما، والذي ينتمي إليه الرئيس الأمريكي جو بايدن، يسعى إلى نزع منظومة القيم، والسماح بالشذوذ الجنسي، والإجهاض، وتغيير جنس الطفل تحت مفهوم الجندر، وغير ذلك من المفاهيم التي يعمل على تصديرها للأردن[48].

7. (حسب المنظمة العربية لحقوق الانسان" فإن هنالك قصوراً في التنظيم التشريعي أو ما يسمى (بالإغفال التشريعي) والذي يكون محلا للرقابة الدستورية والقضاء الدستوري بأن تناول مشروع القانون أحد الموضوعات التي يختص بها التنظيم لكن جاء هذا سواء عن عمد أو إهمال غير مكتمل وقاصرا عن الإحاطة بكافة جوانبه مما ادى للإخلال بالضمانة الدستورية للحق مكان التنظيم.

8. لقد أغفل القانون سواء عن عمد أو إهمال دور الأسرة بحماية حقوق الطفل، فقد جاء في المادة 4/6 من الدستور (الاسرة اساس المجتمع قوامها الدين والاخلاق وحب الوطن يحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي اواصرها وقيمها) ، فالقانون المقترح تناقض مع اتفاقية الطفل ولا نعلم هل عن اهمال او عمد ولم يتناول دور الأسرة والذي أكدته اتفاقية حقوق الطفل في الديباجة حيث جاء فيها:

"ينبغي أن ينشأ الطفل وتترعرع شخصيته ترعرعاً كاملاً ومتناسقًا في بيئة عائلية من السعادة والمحبة والتفاهم وتربيته على روح المثل العليا) وإن هذا الاهمال والتغيب يساهم في تفكيك الأسرة

47 وكالة كرم الإخبارية، 2022/9/8

48 وائل البتيري: مشروع قانون حقوق الطفل يثير جدلا واسعا في الأردن، عربي 21، 2022/7/23

9. وحسب المنظمة العربية للحقوق الطفل؛ فمن الثابت أن القانون المقترح قد نُسخ عن اتفاقية حقوق الطفل ولكن ما جرى هو حذف لبعض النصوص من تلك المواد ولا نعرف ان كان عن عمد او اهمال وذلك وفق ما يلي- :

ا – في المادة (5) من اتفاقية حقوق الطفل اكدت على (تحترم الدول الاطراف مسؤوليات وحقوق وواجبات الوالدين ..... حسبما ينص عليها العرف المحلي أو الأوصياء أو غيرهم من الأشخاص المسؤولين عن الطفل في أن يوفروا بطريقة تتفق مع قدرات الطفل المنظورة عند ممارسة الطفل الحقوق المعترف بها) وقد تم خذف هذه القيود من النص الوارد بحقوق الطفل بحيث جعلت مطلقة دون أي قيود أو رقابة مما يعد تناقضا مع اتفاقية حقوق الطفل ولا سيما إذا ما علمنا أن الاتفاقيات الدولية تسمو على القوانين المحلية حيث جاء في المادة (4) من القانون المقترح (للطفل الحق في التمتع بجميع الحقوق المقررة في القانون) ولم يتطرق القانون المقترح للتوجيه والإرشاد والرقابة من الاسرة حسب ما ورد في الاتفاقية ونلاحظ هنا ما يلي-:

ا – ان القانون المقترح غيب دور الوالدين والاسرة الوارد في الاتفاقية وتم حذف ذلك.

ب – ان القانون وعن عمد وإهمال حذف النص الوارد (حسب العرف المحلي) وترك المادة مطلقة دون أي قيد مما يعد تناقضا مع اتفاقية حقوق الطفل.[49]

10. ربما كان من أبرز الاعتراضات التي واجهها مشروع القانون النص في المادة 16 / ج منه على أن "تقوم وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات التي تكفل توفير برامج التوعية المتعلقة بنمو الطفل وتطوراته الجسدية والنفسية وصحته الجنسية وضمان تثقيفه وتوفير التربية الصحية له في كافة المراحل التعليمية بما يتوافق مع سنه وإدراكه"، وذلك لأنها تضمنت عبارة "صحته الجنسية"، وكأنه أمر غريب على المجتمع؛ ففي المجتمعات المتقدمة يصار إلى تثقيف الأطفال جنسياً حتى لا يكونوا ضحايا لأية اعتداءات أو إساءات مستقبلاً، وهو أمر تحتويه حالياص المناهج الدراسية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم في مادة الأحياء للصفوف من التاسع وحتى العاشر، لا بل جاءت هذه الفقرة وقررت الحماية للطفل بأن لا يترك هذا الأمر مطلقاً من كل قيد بأن قيدت ذلك كله "بما يتوافق مع سن الطفل وإدراكه"، بمعنى أن حقوق الطفل ستكون محمية لأن كل البرامج المقررة

[49] العربية لحقوق الانسان توجه نقدا لاذعا لقانون الطفل المقترح: اهمال واغفال وبتر وقصور في التشريع، موقع (جو 24):2022/8/2

له ستكون متوافقة مع سنه وإدراكه بناء على استشارات نفسية وصحية تقوم بها وزارة التربية والتعليم كجهة رسمية.[50]

الموقف بعد إقرار المشروع

كان النائب صالح العرموطي من أشد المعارضين لمشروع القرار، ولكن بعد إقراره، أيده بحماس فقال: " وفي سياق متصل، قال النائب صالح العرموطي وهو رئيس كتلة التحالف الوطني للإصلاح (الإسلاميين): "إنّنا حريصون على أحكام الشرع الحنيف، ولو اعتقدت أنّ قانون حقوق الطفل يخالف الشرع لرفعت الصوت بعدم إقرار القانون". أضاف أنّ "من يحاول شيطنة القانون عليه أن يقرأ القانون قبل أن يحكم"، لافتاً إلى أنّ "الاتفاقيات الدولية من شأنها أن تهذّب النصوص الواردة[51]".

وقالت النائب صفاء المومني إنّ "مشروع قانون حقوق الطفل يحتوي على ميزات عديدة، وإذا قامت الحكومة بتنفيذ ما ورد من اشتراطات ومزايا فسنؤدّي جميعاً التحيّة لها"، مطالبة بشمول جميع الاطفال بالتأمين الصحي، وليس فقط من تقلّ أعمارهم عن ستّة أعوام كما هي الحال اليوم.[52]

السؤال الآن ما موقف الأستاذ العرموطي وغيره من النواب المحترمين بعد إقرار مجلس النواب هذا القانون مع وجود تلك الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها من له أهداف ومرامٍ في تغيير مفاهيم الناس وسلوكياتهم وقيمهم وروابطهم الاجتماعية، لا سيما بوجود المادة الثانية في صيغتها التي تم اعتمادها.

أخيـــــراً

كان الإقدام على سن قانون "حقوق الطفل" في الكثير من الدول العربية تمشياً مع التوجهات الدولية في سن قوانين متشابهة لمعالجة القضايا الاجتماعية كحقوق الطفل وما يُسمى حقوق المرأة، هذه التوجهات التي تقودها الأمم المتحدة، الواجهة العملية للرأسمالية العالمية، ويأتي ذلك ضمن التوجه للسير وفق التصور العلماني لهذه القضايا، لذا كان أخذ الحيطة والحذر عند سن هذه القوانين واجباً، والعمل على أن تكون هذه التشريعات منبثقة من الشريعة الإسلامية وحدها هو المطلوب لحفظ المجتمع: أفراداً وجماعات وأُسَراً وحتى لا ننزلق فيما انزلقت إليه المجتمعات الغربية من تفكك وانحلال وضياع.

---

[50] أشرف الراعي: مشروع قانون حقوق الطفل والجدل الدائر حوله، جريدة الغد، 2022/8/17

[51] أنور الزيادات: مجلس النواب الأردني يقرّ قانون حقوق الطفل بعد تأخير 24 عاماً، العربي الجديد، 2022/9/19

[52] أنور الزيادات: مجلس النواب الأردني يقرّ قانون حقوق الطفل بعد تأخير 24 عاماً، العربي الجديد، 2022/9/19

ولذا كان حرياً التدقيق في المصطلحات المستخدمة في هذه القوانين حتى لا تدخلنا المفاهيم الغربية بطريقة ملتوية او غير مباشرة.

كان يجب صياغة مواد هذه القوانين بشكل محكم لا يسمح للآخرين بالدخول غلينا والتدخل في شؤوننا تحت عناوين إنسانية مثل الحفاظ على حقوق الطفل أو حقوق المرأة أو حقوق الإنسان او أي حق آخر.

زياد أحمد سلامة

عمان/ الأردن

ziadaslameh@yahoo.com